

تجديد خارطة طريق مراجعة التصنيف الدولي للبراءات

1. قررت لجنة خبراء الاتحاد الخاص للتصنيف الدولي للبراءات (اللجنة) اعتماد نهج استباقي في تحديد المجالات الواجب مراجعتها على مدى السنوات المقبلة في إطار التصنيف الدولي للبراءات؛ واتبعت الأوساط المعنية بالتصنيف الدولي للبراءات في عملها خارطة طريق مراجعة التصنيف الدولي للبراءات (خارطة الطريق) المتفق عليها في عام 2013. وأحيطت اللجنة علماً في كل دورة لها منذئذ بالتقدم الجيد المحرز في أعمال المراجعة. ونظراً إلى مساهمة خارطة الطريق في تلك الإنجازات، ينبغي مواصلة تطبيق مبادئها وعناصرها على أعمال المراجعة فيما بعد عام 2017.
2. وتتناول "الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للفترة 2016-2021"، التي أحاطت بها الدول الأعضاء علماً في إطار الجمعية العامة للويبو لعام 2016، الاستراتيجية الخاصة بالتصنيف الدولي مشيرة ضمنياً إلى التصنيف التعاوني للبراءات على النحو التالي:
3. "يظل التصنيف الدولي للبراءات النظام الموحد لتصنيف البراءات على الصعيد العالمي. ويتيح نظام التصنيف المشترك، الذي اعتمده أعضاء معينون من نظام IP5 نظام تصنيف أكثر تفصيلاً وتقدماً يستند إلى التصنيف الدولي للبراءات. والغاية المتوخاة من ذلك كفاءة الاستمرار في صيانة الربط بين النظامين حرصاً على أقصى قدر من التماسك على الصعيد الدولي بالنسبة لتصنيف البراءات."
4. ومن العوامل التي قد تؤثر في خارطة الطريق التوسع الكبير الذي شهدته التغطية الإقليمية للتصنيف التعاوني للبراءات. لذا فإن المجالات التي تنطوي على حجم كبير من طلبات البراءات في البلدان الناشئة وتشهد زيادة كبيرة ولا يكفي عدد المجموعات الفرعية في التصنيف الدولي للبحث عنها بفعالية تظل من مجالات المراجعة المحتملة لسببين هما (1) أن مراجعة تلك المجالات في النظامين على أساس تعاوني سيساهم في حفظ الاتساق بينهما؛ (2) وأن تلك المجالات التقنية ستكتسب أهمية بوصفها مجالات تقنية ناشئة محتملة في بلدان أخرى، وعليه ينبغي أن تدرج في النظام الموحد لتصنيف البراءات على الصعيد العالمي وهو التصنيف الدولي للبراءات. ومن هذا المنطلق، ينبغي للمكتب الدولي أن يواصل التحديث المنتظم لقائمة المجالات المزمع مراجعتها في مرفق خارطة الطريق، وأن تنظر فيها اللجنة في ظل مراجعة التصنيف الدولي. ولعل خارطة الطريق تتأثر بعوامل أخرى.
5. وإضافة إلى المجالات التي تنطوي على حجم كبير من طلبات البراءات في البلدان الناشئة، تعد التكنولوجيات الجديدة الناشئة - ومنها إنترنت الأشياء - مجالات مراجعة محتملة مهمة. ويجب مراجعة تلك المجالات بسرعة وفي الوقت المناسب لتعزيز دور التصنيف الدولي بوصفه أداة بحث فعالة في التكنولوجيات الجديدة. وفي هذا الصدد، قد يقدم المكتب الأوروبي للبراءات والولايات المتحدة الأمريكية واليابان طلبات مراجعة متعلقة بالتكنولوجيات الجديدة الناشئة في حال اعتراف إدراج مجالات جديدة متعلقة بتلك التكنولوجيات في التصنيف التعاوني للبراءات أو فهرس الملفات الياباني تحقيقاً لأقصى استفادة ممكنة من التصنيف الدولي والتصنيف التعاوني وفهرس الملفات الياباني. وفي حال تجاوزت المناقشة مرحلة مكاتب الملكية الفكرية الخمسة، ينبغي التنسيق جيداً بين تلك المرحلة ومرحلة التصنيف الدولي للبراءات وضمان سلاسة الانتقال في مرحلتين بتحقيق التوازن بين السرعة والدقة في التفاصيل. وفيما يخص تحديد التكنولوجيات الناشئة الجديدة، سيكون من المهم أيضاً مراعاة آراء الصناعات؛ فينبغي للجنة أن تبحث عن طريقة لإدماجها بفعالية.

6. وفضلاً عن ذلك، ينبغي تحديد مجالات المراجعة في التصنيف الدولي للبراءات وما يتصل بها من عمل مع إيلاء المراجعة الواجبة للجانبين التاليين:

(أ) الهياكل مفردة التعقيد، فهي قد تعيق التصنيف الدقيق حتى بالنسبة إلى الفاحصين؛

(ب) والاختلاف في ممارسات التصنيف في المجالات المزمع مراجعتها.

7. وقد يؤثر هذان الجانبان في الاستخدام المحتمل للتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وتصنيف النصوص، من حيث التصنيف.

8. ومع تزايد تعقيد عمل المراجعة وضرورة تعزيز فعالية الأوساط المعنية به، سينبغي النظر في الاستخدام الفعال لأسلوب عمل أكثر مرونة وفعالية مثل أفرقة العمل الخاصة أو أفرقة الخبراء إضافة إلى العناصر الواردة في خارطة الطريق الحالية. ويذكر بأن الفريق العامل المعني بمراجعة التصنيف الدولي للبراءات مخول لاعتماد تلك الأساليب إن اقتضى ذلك تعقيد مشروع المراجعة أو مدته.

[نهاية المرفق الثالث والوثيقة]